

أثر القواعد الدستورية في تحقيق الأمن الاقتصادي دراسة مقارنة بين القانون

العراقي والأردني

م.م. موجد امير عبد الراشدي

طالب دكتوراه في جامعة طهران برديس فارابي في ايران

أ.د. سيد محمد حميد حسيني يزدي

الاستاذ المساعد لجامعة طهران فرع فارابي في ايران - قم المقدسة

The impact of constitutional rules in achieving economic security,
a comparative study between Iraqi and Jordanian law

Dr Sayed Mohammad Hamid Hosseini Yazdi

Assistant Professor at the University of Tehran, Farabi Branch,
Iran - Holy Qom

Email: h.hosseiniyazfi@gmail.com

المخلص

من المتفق عليه اليوم وفي ظل التطورات التي فرضتها الحياة والتحول الاقتصادي أن يكون توجه الدولة نحو الاقتصاد الموجه، إذ أن الكثير من الدول تعتمد اليوم مبدأ أو فلسفة الاقتصاد الموجه عوضاً عن الاقتصاد الحر، وهذا الأمر ترك انطباعات واضحة في قواعد الدستور إذ فرضت الضرورات الجديدة وضع تشريعات تعنى بالأمن الاقتصادي على النحو الذي يكفل حماية المصلحة الاقتصادية بعمومها، فموضوعات الاقتصاد أخذت حيزها ضمن الدساتير لما تطرحه من مشاكل كثيرة، إذ أن مشكلات البطالة والتضخم والأسعار والفقر وتقديم الدعم لشرائح المجتمع هي قضايا مهمة تستدعي التدخل التشريعي بغض النظر عن النظام السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي الذي تعتقه الدولة. وتأتي الحماية الدستورية في مجال الأمن الاقتصادي من الرغبة في تحقيق التوجه المجتمعي السليم الذي يأمله المشرع، ويتم تحقيق هذا التوجه بموجب اعتماد السياسة الجنائية المحققة حماية جنائية فضلى، وأفضلية هذه السياسة تتم من خلال أو عن طريق التدابير الوقائية، فالسياسة المعاصرة هي فرع من فروع السياسة القانونية والتي تعني التنظيم العقلاني لرد الفعل الاجتماعي ضد الجريمة في مجتمع معين، فهي فن المواجهة الجنائية ضد كل جريمة، وهذه السياسة هي من نوع التدابير الوقائية، وعلى الرغم من أهمية ودور السياسة الوقائية بشكل عام في التصدي لمكافحة الجريمة إلا أن أهم ما يعيق عمل هذه السياسة يتمثل في الوعي لدى الفرد والشعور بالمسؤولية تجاه نفسه وتجاه مجتمعه، على النحو الذي يجعله بعيداً عن ارتكاب الجريمة وما يرافقها من انعكاسات سلبية، فالعناية بتنظيم جوانب الاقتصاد الوطني حظيت باهتمام الدول من الناحية الدستورية، إذ أن العناية التشريعية التي ظهرت في تشريعات الدول أفرزت مصطلح (الأمن الاقتصادي)، وقد جاءت هذه العناية التشريعية بسبب الصلة التي تربط بين الاقتصاد الوطني وسيادة الدولة ذاتها، وهذا ما جعل الدول تنظم كل ما يخص الاقتصاد الوطني بموجب قواعد تدعى بـ (القانون الاقتصادي) بغض النظر عن الفلسفة التي تسود الدول لغرض توفير الأمن الاقتصادي. الكلمات المفتاحية: القواعد الدستورية، الأمن الاقتصادي، العراق، الأردن.

چكیده

امروزه با توجه به تحولات تحمیلی زندگی و دگرگونی های اقتصادی توافق شده است که جهت گیری دولت باید به سمت اقتصاد دستوری باشد، زیرا امروزه بسیاری از کشورها اصل یا فلسفه اقتصاد دستوری را به جای اقتصاد آزاد اتخاذ می کنند. این امر تأثیر روشنی بر قواعد قانون اساسی برجای گذاشت، زیرا ضرورت های جدید، وضع قانون مربوط به امنیت اقتصادی را به گونه ای تحمیل کرد که حفظ منافع اقتصادی را به طور

كلى تضمين كند. مشكلات فراوانى كه آنها ايجاد مى‌كنند، از جمله مشكلات بيكارى، تورم، قيمت‌ها، فقر و حمايت از بخش‌هاى جامعه، مسائل مهمى هستند كه صرف‌نظر از نظام سياسى يا اجتماعى يا اقتصاد مورد پذيرش دولت، نيازمنند مداخله قانون‌گذارى هستند. حمايت از قانون اساسى در حوزه امنيت اقتصادى ناشى از تمايل و تلاش براى دستيابى به جهت‌گيرى اجتماعى سالمى است كه قانونگذار به آن اميدوار است، اين جهت‌گيرى با اتخاذ سياست جنايى كه حمايت كيفيرى بهترى را به دست مى‌آورد، حاصل مى‌شود. مزيت اين سياست از طريق يا از طريق اقدامات پيشگيرانه سياست معاصر شاخه‌اى از شاخه‌هاى سياست حقوقى است كه به معناى سازماندهى منطقي واكنش اجتماعى در برابر جرم در جامعه‌اى خاص و در زمان معين، هنر و علم مقابله جنايى با هر جنايت يا مجرمى است. و اين سياست از نوع اقدامات پيشگيرانه است و همانطور كه مى‌دانيم سياست پيشگيرانه بيانگر مجموعه‌اى از اقدامات پيشگيرانه است كه بايد براى پيشگيرى از وقوع جرم خصوصاً در بين افرادى كه داراى گرايشات خطرناك مجرمانه هستند و يا وضعيت اجتماعى آنها هشدار مى‌دهد انجام شود. ارتكاب جرم در آينده عليرغم اهميت و نقش كلى سياست پيشگيرانه در مبارزه با جرم، مهمترين چيزى كه مانع كار اين سياست مى‌شود، آگاهى فرد و احساس مسئوليت نسبت به خود و جامعه اش است. به گونه‌اى كه وي را از ارتكاب جرم و پيامدهاى منفي همراه با آن دور نگاه مى‌دارد. مراقبت به ساماندهى جنبه‌هاى اقتصاد مى از منظر قانون اساسى مورد توجه ايالت‌ها قرار گرفت، زيرا مراقبت‌هاى قانونگذارى كه در قوانين ايالت‌ها ظاهر شد، اين اصطلاح را ايجاد كرد. (امنيت اقتصادى) اين مراقبت قانونگذارى به دليل پيوند بين اقتصاد مى و حاكميت خود دولت است و اين همان چيزى است كه دولت‌ها را وادار مى‌كند تا همه چيز مربوط به اقتصاد مى را طبق قوانينى به نام (قانون اقتصادى) تنظيم كنند. فلسفه‌اى كه در دولت‌ها به منظور تامين امنيت اقتصادى حاكم است. **كليدواژه‌ها:** تأثير، قواعد قانون اساسى، امنيت اقتصادى، عراق، اردن.

Abstract

It is agreed upon today, in light of the developments imposed by life and economic transformations, that the state's orientation should be towards the commanded economy, as many countries today adopt the principle or philosophy of the commanded economy instead of the free economy, and this matter left a clear impression on the rules of the constitution, as the new necessities imposed the establishment of Legislation concerned with economic security in a way that ensures the protection of the economic interest in general. Economic issues have taken their place within the constitutions because of the many problems they pose, as the problems of unemployment, inflation, prices, poverty, and providing support to segments of society are important issues that require legislative intervention regardless of the political or social system or The economy embraced by the state. Constitutional protection in the field of economic security comes from the desire to achieve the sound societal orientation that the legislator hopes for. This orientation is achieved by adopting a criminal policy that achieves better criminal protection. The advantage of this policy is achieved through or through preventive measures. Contemporary politics is a branch of politics. Legal, which means the rational organization of the social reaction against crime in a particular society, is the art of criminal confrontation against every crime, and this policy is a type of preventive measures, and despite the importance and role of preventive policy in general in combating crime, the most important thing that hinders the work of this Politics is represented by the individual's awareness and sense of responsibility towards himself and towards his society. In a way that keeps him away from committing the crime and the negative repercussions that accompany it, the care to regulate aspects of the national economy received the attention of states from a constitutional standpoint, as the legislative care that appeared in the legislation of states produced the term (economic security), and this legislative care came because of the connection that It links the national economy to the sovereignty of the state itself, and this is what makes states regulate everything related to the national economy according to rules called (economic law), regardless of the philosophy that prevails in states for the purpose of providing economic security. **Keywords:** Constitutional rules, economic security, Iraq, Jordan.

كليات البحث

للاهمية البحث

تأتى اهمية دراسة هذا الموضوع من أن لا يخفى أن القرن التاسع عشر في تاريخ البلدان التي تأثرت بالثورة الصناعية شهد تحولات ضمن المجالات الاقتصادية أثرت بمجملها في السياسة الدستورية الخاصة بقطاع الاقتصاد، وقد جاءت تلك التحولات بسبب انتهاج مبدأ الاقتصاد الموجه عوضاً عن الاستمرار بنظرية الاقتصاد الحر، وفكرة النظام الاقتصادي الموجه تقوم على تدخل الدولة في الاقتصاد ويهملها بصفة مباشر حسن سير الاقتصاد الوطني لأنها تتدخل بوصفها رب عمل في القطاعات الاقتصادية العامة في الإنتاج القومي، و تسيطر على النشاط الاقتصادي، فتحدد أهدافه ووسائل تحقيقها، وأحياناً المدة اللازمة لذلك. وهذا النظام هو الأكثر انتشاراً منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، إذ اقتضته ظروف استثنائية نتيجة

لتصدع اقتصادات الكثير من الدول بسبب ما خلفته الحرب نتيجة للأزمات التي صادفتها بعض الدول في بدء عهدها بالاستقلال وقد خلق هذا التحول فرصة لتدخل الدولة في تنظيم الشؤون الاقتصادية لغرض تحقيق الموازنة بين الانتاج والتوزيع للسلع والمنتجات وهذا ما حدا بالمشرع إلى فرض قيود تشريعية ضمن قطاعي الصناعة والتجارة بالإضافة إلى فرض الجزاءات ضمن القطاعات الانتاجية، وقد تضمن هذا التدخل التشريعي محاربة طائفة من التصرفات غير المشروعة ومنها التصرفات التي تصدر من الأفراد كما هو الحال في أفعال الامتناع عن البيع أو أفعال الاحتكار، وقد جاءت هذا التدخل التشريعي متميزاً من ناحية اتساع نطاق هذا التدخل التشريعي من خلال اعتماد قوانين خاصة بالإضافة إلى ما أورده المشرع من نظرية عامة في الدستور خاصة بالأمن الاقتصادي، وبطبيعة الحال فإن التدخل التشريعي الهدف منه تعزيز الأمن الاقتصادي والذي هو الغاية من تشريع النصوص في نطاق المجالات الاقتصادية.

١-١-٢. الهدف إنَّ الهدف المتوخى من دراسة هذا الموضوع هو بيان أبعاد الحماية الدستورية للأمن الاقتصادي بوصفه مطلب أو ركيزة أساسية لحماية أفراد المجتمع وتحقيق السلم الاقتصادي.

١-١-٣. السؤال الرئيسي ماهو دور القواعد الدستورية في حماية الأمن الاقتصادي في العراق والاردن؟

٤.١.١. فرضية البحث

تتخذ الحياة الاقتصادية أبعاداً مهمة في الوقت الحاضر فجعلت استقرار المجتمع يعتمد على سلامة الاسس الاقتصادية لتأمين استقراره ومن المامن به ان تنعكس اهمية الحياة الاقتصادية على سلوك الناس ونشاطاتهم ولهذا الانعكاس طابع ايجابي إذا بلور الرغبة الى الارتقاء والتقدم النقدي وتحسين احوال المعيشة كما له طابع سلبي انعكس في محاولة الوصول الى ذات الغاية بأساليب وطرائق ملتوية تخفي اعمالاً إجرامية بحق الافراد والمجتمع وقد اتخذ المشرع في كثير من البلدان تدابير زجر بحق الاشخاص الذين يرتكبون مثل تلك الاعمال، لأهمية موضوع الأمن الاقتصادي تناول الدستورين العراقي والاردني بعض جوانب الأمن الاقتصادي كما هو الحال في موضوع تكافؤ الفرص والتأكيد كذلك على كفالة حق المعيشية وكفالة حق الصحة باعتباره أحد عناصر الأمن الاقتصادي.

١- يفترض الباحث ايجاد القواعد الدستورية في حماية حقوق الفرد الاقتصادية في الدستور العراقي والدستور الاردني و ورفع القدرة المعيشية للمواطنين وتوفير جميع متطلبات الشعب من المواد الغذائية والموارد الخدمية

٢- من المفترض أن يجد الباحث أثر القواعد الدستورية في توزيع الثروات والموارد الطبيعية ومعوقاتها في العراق والاردن وجوب تلبية الاحتياجات الصحية للأفراد في لب الدفاع عن حقوق الإنسان. وهي تشمل الحق في البقاء والحياة دون التعرض لمعاملة يمكن تلافياها. نقر المادة ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بالحق في الصحة.

٤.١.٢. الدراسات السابقة

١. عبد السلام، محمد علي. (٢٠١٧م). «دور مجلس الدولة في تحقيق الأمن الاقتصادي»، القاهرة: دار النهضة العربية، ركزت هذه الدراسة على مهام مجلس الدولة العراقي في تحقيق الأمن الاقتصادي، إلا أن هذه الدراسة جاءت مفتقرة لذكر الأسس الدستورية المعتمدة في تحقيق الأمن الاقتصادي.

٢. ابو رفاص، يوسف خميس. (٢٠١١م). «أثر الأمن الاقتصادي على الاستقرار الاجتماعي»، مجلة التنوير، العدد ١٠، أكدت هذه الدراسة على دور الأمن الاقتصادي في تحقيق الاستقرار المجتمعي إلا أن هذه الدراسة خلت من الإشارة لحق الصحة والتعليم باعتبارها أهم عناصر الأمن الاقتصادي.

٣. حمزة، إكرام هادي. (٢٠٢٠م). «الأمن الاقتصادي الدولي»، بحث منشور في مجلة الحقوق، العدد (٣٨-٣٩) كلية القانون والعلوم السياسية - الجامعة العراقية، بغداد، "جاءت هذه الدراسة مختصة بالأمن الاقتصادي الدولي ولم تتعرض لذكر موقف الدستورين العراقي والاردني بخصوص موضوع الأمن الاقتصادي".

٤.١.٣. منهج البحث

سوف نتبع في دراسة هذا الموضوع المنهج الوصفي التحليلي المقارن بين القانون العراقي والقانون الأردني.

٤.٢. مفاهيم القواعد الدستورية و الأمن الاقتصادي

كل كلمة تحمل معانٍ في اللغة تُستخدم ضمن سياقها، وتمتلك معنى اصطلاحى في كل مجال علمي، بما في ذلك علم القانون، وهو يتضمن مصطلحات خاصة به. قبل البدء في أي دراسة علمية، ينبغي فهم بعض المفاهيم والأسس الأساسية، حيث يُعتبر تحديد هذه المفاهيم خطوة أساسية

لتحقيق فهم مشترك وإدراك متبادل للموضوع أو الظاهرة المدروسة. لذلك سوف نعمل على دراسة المطلب المطلب الأول: التعريف بالقواعد الدستورية المطلب الثاني: معنى الأمن الاقتصادي.

٢.٢.١. التعريف بالقواعد الدستورية

إن تضمن القاعدة الدستورية للأحكام الدستورية يقودنا الى ضرورة تعريف هذا النوع من المصطلحات لكونه مدلول للقواعد من جهة ولللبس الكثير الذي حصل عند القانونيين في العلاقة بين القاعدة الدستورية والحكم الدستوري من جهة أخرى حيث كانت القاعدة الدستورية خطاب المشرع سوف نقوم بتقسيم المطلب إلى فرعين نتناول في الفرع الأول مفهوم اللغوي للقاعدة الدستورية أما في الفرع الثاني فننتاول المفهوم الاصطلاحي وكما يلي

٢.٢.٢. القواعد الدستورية لغة

القاعدة في اللغة تطلق ويراد بها الاساس، (ابن منظور، ١٤١٤هـ: ٣، ٣٦١) مادياً كان او معنوياً، وفي الاصطلاح العام قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها، (الجرجاني، ١٩٨٥: ٩٧) سواء كانت قانونية او لغوية او اصولية (الجبوري، ١٩٩٦: ١٦٣-١٦٤) والقاعدة عند القانونيين عرفت تعريفات متعددة فمنهم من عرفها بانها: "قاعدة سلوك اجبارية تضبط النظام في المجتمع وتحكم الروابط بين الاشخاص". (الوكيل، ١٩٦٦: ١١) ومنهم من عرفها بانها: "قاعدة سلوك اجتماعية تلزم السلطة العامة الاشخاص على احترامها واتباعها ولو بالقوة عند الاقتضاء وذلك عن طريق توقيع جزاء مادي على من يخالفها" (مبارك، ١٩٩٢: ٢٩). وهناك من عرفها بانها: "الوحدة القانونية التي تضع حلاً لعلاقة قانونية معينة او لجانب من هذه العلاقة". (الحسن، ١٩٧٢: ١، ١٨) وكل من هذه التعريفات لا يخلو من نقص وان تضمنت اهم صفات القاعدة الدستورية كما ان هذه التعريفات تمثل تعريفاً عاماً لجميع القواعد الدستورية بغض النظر عن مصدر هذه القواعد ولكوننا نبحث في تحول الاحكام الشرعية المتعلقة بالاسرة الى قواعد قانونية مقننة فتجب الاشارة الى تعريف القاعدة القانونية التي مصدرها التشريع تمهيداً لعمل موازنة بينها وبين الحكم الشرعي بكلا معنييه. ولعل اقرب التعريفات الى ماهية القاعدة الدستورية التي مصدرها التشريع تعريف احد القانونيين بانها "القاعدة الدستورية"، خطاب موجه الى الاشخاص يتضمن امراً ونهياً". (مرقس، ١٩٦٧: ١١٦) هذا التعريف، ورغم أنه غير شامل لجميع جوانب القاعدة الدستورية، إلا أنه يعتبر الأقرب لتوضيح حقيقتها، حيث يُعرف القاعدة الدستورية بأنها خطاب شرعي يُوجه للأفراد بهدف تنظيم شؤون الحياة. وعند التأمل في تعريف القاعدة الدستورية ومتابعة آثار علماء الشريعة في تحديدها بمعنى أصولي، حيث يُفهم منها الأحكام الشرعية بمعنى فقهي، يمكن تعريف القاعدة الدستورية بأنها خطاب المشرع المتعلق بتصرفات الإنسان والوقائع القانونية بحسب الضرورة أو الاختيار أو الوضع؛ (لان القاعدة الدستورية لا تتضمن امراً ونهياً فقط فقد تتضمن القاعدة الدستورية تخييراً للاشخاص بين عمل شيء او تركه او ان تجعل شيئاً سبباً لشيء اخر او شرطاً له او مانعاً منه)؛ فالقاعدة الدستورية هي خطاب المشرع الى الاشخاص في المجتمع ومتعلق هذا الخطاب بتصرفات الانسان والوقائع القانونية وهذا الخطاب اما خطاب اقتضاء او تخيير او وضع على تفصيل نراه لاحقاً وكما هو معلوم "فان الخطاب الذي يوجهه المشرع للاشخاص والذي يستتبط القاضي منه احكاماً قانونية تتضمنها القاعدة الدستورية يتضمن فرضاً وهو المركز او الوضع المجرد عن وقائع معينة او اشخاص محددين بالذات ويتضمن ايضاً حكماً يضع الحل الملائم الذي يتقرر لمواجهة الفرض عند تحققه في العمل". (الوكيل، ١٩٦٥: ١٠٧) القاعدة الدستورية تنص بوضوح على أنه يجب على المحكمة أن تصدر حكماً بالطلاق للزوجة بعد استفاد جميع جهودها في إزالة العوائق التي تعيق الاتفاقية. (قانون الاحوال الشخصية، ١٩٥٩: م ٢٥، ف٤) خطاب المشرع يتضمن حكماً قانونياً بوجود قضاء المحكمة بنشوز الزوجة بعد أن تستنفذ جميع مساعيها في إزالة الأسباب التي تحول دون المطاوعة والقاعدة الدستورية التي نصها: "لا يجوز الزواج بأكثر من واحدة إلا بإذن القاضي...". (قانون الاحوال الشخصية، ١٩٥٩: م ٣، ف٤) تتضمن حكماً قانونياً بحرمة (النهي) الزواج بأكثر من امرأة واحدة وتتضمن حكماً آخر هو اشتراط إذن القاضي لجواز هذا الزواج. بناءً على ما سبق، يُمكن القول إذا كانت القاعدة الدستورية تُعرف كخطاب المشرع المتعلق بتصرفات الإنسان والوقائع على وجه الاقتضاء أو التخيير أو الوضع، فإن الحكم القانوني يُعرف بأنه تفسير خطاب المشرع المتعلق بتصرفات الإنسان والوقائع القانونية على وجه الاقتضاء أو التخيير أو الوضع.

٢.٢.٣. القاعدة الدستورية في الاصطلاح

القواعد الدستورية "هي ترتيبات مؤقتة تُنشأها الجماعة لتنظيم شؤونها وتلبية احتياجاتها، وهي عرضة للتغيير والتبديل مع تغير حال الجماعة. فهي قواعد تتأخر عن احتياجات الجماعة حالياً وقد تكون متقدمة عنها في المستقبل، وتتطلب تغييراً مع تطور الأوضاع. يمكن تسميتها بالتطور عندما يتطور الجماعة إلى مستوى غير متوقع أو تظهر حالات غير متوقعة. يُعتبر القانون دائماً ناقصاً، لأن الصانع لا يمكن أن يكون كاملاً ولا يمكنه أن يتنبأ بكل شيء". (الحسن، ١٩٧٢: ١، ١٩) قسمت القاعدة الدستورية تقسيمات متعددة بإعتبارات مختلفة فمن حيث قوة الإلزام تنقسم إلى القواعد الأمرة والقواعد المفسرة ومن حيث اساس مضمون التنظيم تنقسم الى قواعد موضوعية وقواعد اجرائية ولكننا في هذا الفرع سنقسم القاعدة الدستورية

تقسيماً مقابلاً لتقسيم الحكم الشرعي، فخطاب المشرع القانوني كما هو الحال في خطاب الشارع الحكيم اما خطاب إقتضاء أو خطاب تخيير أو خطاب وضع هذا من حيث الإجمال اما من حيث التفصيل فجد إن الحكم الشرعي أوسع نطاقاً من القاعدة الدستورية فإذا كان الإقتضاء في الحكم الشرعي اما على وجه الحتم والإلزام وهو ما يشمل الإيجاب والتحریم بالمعنى الأصولي والوجوب والحرمة بالمعنى الفقهي او لا على وجه الحتم والإلزام وهو ما يشمل الإستباحة والإستكراه بالمعنى الأصولي والندب والكره بالمعنى الفقهي فإن الإقتضاء في إطار القاعدة الدستورية لا يكون إلا على وجه الحتم والإلزام فلا يكاد الباحث يجد قاعدة يمكن أن توصف بأنها تتضمن الإستباحة أو الإستكراه وعلى هذا يمكن القول بأن القاعدة الدستورية اما إقتضاء أو تخيير أو وضع. والأول (الإقتضاء) اما طلب للفعل على وجه الحتم والإلزام مثاله القاعدة الدستورية التي نصها: المحكمة الشرعية أو محكمة المواد الشخصية يجب عليها إشعار سلطات التحقيق لاتخاذ الإجراءات القانونية ضد المخالفين لأحكام الفقرة (١) من هذه المادة. (قانون الاحوال الشخصية، ١٩٥٩م: ٩م، ٣) أو طلب الإمتناع عن الفعل على وجه الحتم والإلزام مثاله القاعدة الدستورية التي نصها: "لا يجوز لأي شخص من الأقارب أو الغير أن يُجبر أي شخص، سواء كان ذكراً أو أنثى، على الزواج دون موافقته". (قانون الاحوال الشخصية، ١٩٥٩م: ٣م، ١) والثاني (خطاب التخيير) مثاله القاعدة الدستورية التي نصها: يتعين على المحكمة الشرعية أو محكمة الأحوال الشخصية إبلاغ سلطات التحقيق لاتخاذ الإجراءات القانونية ضد أي شخص يخالف أحكام الفقرة (١) من هذه المادة، ويمكن للمحكمة أن تصدر قراراً بتوقيفه لضمان حضوره أمام السلطات المعنية. (قانون الاحوال الشخصية، ١٩٥٩م: ٩م، ٣) واثر هذا الخطاب تخيير المحكمة بين توقيف وعدم توقيف المكره. والثالث (خطاب الوضع) وهو جعل شيء سبباً لشيء آخر او شرطاً له او مانعاً منه. مثاله القاعدة الدستورية التي تتضمن سببية شيء لشيء والتي تنص: "يعاقب من يخالف احكام الفقرة (١) من هذه المادة بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبالغرامة او باحدى هاتين العقوبتين". (قانون الاحوال الشخصية، ١٩٥٩م: ٩م، ٢) من المعروف أن هناك تشابهاً بين الحكم الشرعي والقاعدة الدستورية، لكن هناك أيضاً اختلافات تتجلى بناءً على الطبيعة المختلفة لكل منهما. فالأحكام الشرعية تختلف تماماً عن القوانين الوضعية؛ حيث تُعتبر الأحكام الشرعية منزلة من الله لتنظيم حياة البشر، بينما تُعتبر القوانين الوضعية مناهج أرضية من صنع البشر. ويتجلى في كل منهما صفات واضعه، حيث يتمثل كمال الله في الأحكام الشرعية، بينما يتمثل نقص البشر وعجزهم في القواعد الدستورية. وعلى الرغم من ذلك، يركز اهتمامنا على تحديد التغيرات التي طرأت على الأحكام المتعلقة بالأحوال الشخصية بعد تحولها إلى قواعد قانونية، حيث يتضح هذا التغيير من خلال التفريق بين الحكم الشرعي والقاعدة الدستورية. وهي امور كثيرة من اهمها:

١. ان الأحكام الشرعية في الشريعة الإسلامية هي توجيهات وضعها الله سبحانه وتعالى بشكل دائم لتنظيم شؤون الجماعة، وتعتمد على مصادر متنوعة من القرآن الكريم والسنة النبوية. تُعتبر هذه الأحكام مولدات لقوانين داخل الشريعة نفسها، حيث تُمد الشريعة بأحكام جديدة تتناسب مع التحولات والوقائع الجديدة في كل زمان ومكان، مما يجعلها أحكاماً صالحة وخالدة. (النقشبندی، ١٩٩٣: ١٨) تم صياغة هذه الأحكام بحيث لا تتأثر بمرور الزمن ولا تفقد جدارتها، ولا تحتاج إلى تغيير في قواعدها العامة ونظرياتها الأساسية. فهي تتسم بالعمومية والمرونة، مما يتيح لها التكيف مع كل حالة جديدة حتى في حالات غير متوقعة، مما يجعلها غير قابلة للتغيير والتبديل مثلما يحدث مع القوانين الدستورية التي تتغير وتتبدل. (عودة، ١٩٨٥: ١٤، ١-١٦)

٢. ان الأحكام الشرعية تغطي جميع جوانب حياة الإنسان، سواء الفردية أو الجماعية، في الحياة الدنيوية والآخرة، حيث تبدأ منذ ولادته حتى مماته، وتشمل جميع الأشخاص واحتياجاتهم بشكل شامل. لا تقتصر هذه الأحكام على فئة معينة من الناس أو على دولة معينة، بل جاءت لتشمل الجميع بما في ذلك الأفراد والجماعات والدول. وتظل هذه الأحكام شاملة وكاملة لكل الأوقات والأزمان، حتى يرث الله الأرض ومن عليها. أما القواعد الدستورية، فلا تتسع لهذا الشمول الذي تتمتع به الأحكام الشرعية، حيث تقتصر على شؤون الحياة الدنيوية فقط، وتكون محدودة في استيعابها للجوانب الروحانية والآخرة للإنسان. (النقشبندی، ١٨)

٣. ان الأحكام الشرعية لم تنشأ بشكل محدود ثم تطورت، ولم تكن مجموعة قواعد قليلة ثم ازدادت، بل وُلدت كاملة وشاملة، حيث تحتوي على أسس وقواعد ومناهج وضوابط أبدعها الله لتكون مناسبة لحياة الإنسان على الأرض. وتعتبر الأحكام الشرعية شريعة لا تتغير مع تطور وتغير عقول البشر، بل تظل ثابتة وثابتة لا تتأثر بالشهوات البشرية. (عودة، ١٩٨٥: ١، ١٤) أما القواعد الدستورية، فهي تنشأ بشكل محدود وضئيل ثم تتطور مع تطور الجماعة التي تحكمها وتتمو وتتسامى نظرياتها بمرور الوقت وتقدم الجماعة في العلوم والأخلاق. وتكون تلك القواعد مرتبطة بتطور الجماعة التي تخلقها وتحتاج إلى تحديث وتطوير مع تقدمها وتطورها. (عودة، ١٩٨٥: ١، ١٤)

٤. تُنظر الأحكام الشرعية إلى تحقيق مصالح البشر في المقام الأول، حيث لا يحتاج واضعها إلى أي نفع لنفسه لأنه غني عن العالمين، بينما قد تتضمن النصوص القانونية مكاسب وامتيازات لوضعها. وتعتبر الأحكام الشرعية وسيلة لتحقيق المصالح الشرعية، بينما تعتبر القواعد الدستورية وسيلة لتحقيق أهدافها المشروعة. وبالتالي، يتوقف عدل ونزاهة القانون على نوايا ومقاصد المشرعين، والتي يعتمد بناء عليها تحقيق تلك المصالح في الواقع. لذا، يجب أن يكون لأي نظام قانوني موجّهات أساسية، منها فهم صحيح للمصالح ووجود دافع شريف يدفع نحو تحقيق تلك المصالح. وبهذا يبرز تميز الأحكام الشرعية عن النصوص القانونية، حيث إن الأحكام الشرعية هي نصوص وضعها الله، الذي يعلم بأحوال الخلق وهو غني عنهم، بينما القواعد الدستورية هي نصوص وضعها بشر متأثرين بظروفهم واعتباراتهم. بقوله تعالى: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾، (الاسراء: ٨٥) بشر تتجاذبهم الاغراض والدوافع.

٥. ربما يكون أبرز ما يميز الأحكام الشرعية عن القواعد الدستورية هو اختلاف العقوبات المترتبة على مخالفتها. فعادةً، يكون العقاب على مخالفة الأحكام الشرعية عقوبة دنيوية وأخرى في الآخرة. فإذا استدعت المخالفة إجراءات قضائية، فقد يكون العقاب دنيويًا، بينما إذا كانت المخالفة لا تتطلب محاكمة في الدنيا، فإن الجزاء يكون في الآخرة. وبالتالي، لا يمكن للمتعاقد أن يفلت من عقوبته مهما بذل من جهود لإخفاء جريمته، لأن الله لا يغفل عنها وسيعاقبه عليها في الآخرة. أما في القواعد الدستورية، فإن العقاب يكون دنيوي فقط، وقد يتمكن الجاني من الإفلات منه. (سوليم، ١٩٩٩: ١٣٦) إن فائدة الجزاء الآخروي تعتمد على عدة جوانب، فمن جهة، تعزز الترغيب العقلي في أعمال الخير والصلاح، ومن جهة أخرى، تشكل التهيب من العقوبة اليقينية على الشر والفساد، وهذا النظام والضابط لا يحتاج إلى قوة مادية أو سلطة حكومية، بل يعتمد على الإيمان باليوم الآخر ووجود ضمير حي يرغب في الفضائل والمعروفات المحددة في الإسلام، مع تحذير من الرذائل والمنكرات، فهي تعتبر رذائل ومنكرات على أساس نتائجها النهائية. (حوى، ١٩٧٩: ٨١٤) تقديم الأحكام الشرعية في إطار قواعد قانونية قد يقلل من نطاق العقوبات المترتبة على مخالفتها، حيث قد يتحول الجزاء من دنيوي وأخروي إلى دنيوي فقط، مما يتصوره الكثيرون ويتضح ذلك في تطبيق قواعد قانون الأحوال الشخصية، حيث تتكاثر محاولات التلاعب بالأحكام الواردة في هذا القانون نتيجة لهذا الاعتقاد المنتشر. لذا، يجب أن يُبين أن تحول هذه الأحكام لا يفقدها صفة الجزاء الآخروي. الأحكام الشرعية بمعناها الأصولي، أي خطاب الله المتمثل في القرآن والسنة النبوية، تنص على أن مخالفتها ترتب جزاءً دنيويًا وأخرويًا، سواء كانت الأحكام نصية أو اجتهادية. فإن التخلف عن هذه الأحكام يجلب عواقب دنيوية وأخروية، ويُظهر ذلك بوضوح في الأحكام النصية. بالإضافة إلى ذلك، مخالفة الأحكام الشرعية الاجتهادية توجب نفس العقوبة، نظرًا لأن هذه الأحكام ليست من ابتكار المجتهدين، بل هي استنباط لحكم الله في المسألة. من ناحية أخرى، يُؤكد أن تخير ولي الأمر يحل النزاعات في المسائل المتنازع عليها، وهذا ينطبق على قواعد قانون الأحوال الشخصية التي تمثل مجموعة من الأحكام الشرعية المتعلقة بالأحوال الشخصية. وبناءً على ذلك، يجب التأكيد على أن مخالفة مثل هذا القانون لا تُعاقب بجزاء دنيوي فقط، بل يترتب على مخالفته جزاء دنيوي وأخروي..

٣. معنى الأمن الاقتصادي

تحديد المصطلح يعني تحديد معناه وتمييزه عن المصطلحات الأخرى، وبما أن الأمن الاقتصادي يُعتبر مركبًا، يجب توفير تعريف له لتبسيط النقاش لاحقًا. سوف نقوم بتقسيم المطلب إلى فرعين نتناول في الفرع الأول مفهوم اللغوي للأمن الاقتصادي أما في الفرع الثاني فنتناول المفهوم الاصطلاحي وكما يلي

٣.١. التعريف اللغوي للأمن الاقتصادي

فيما يتعلق بالتركيب الإضافي، لتحديد مفردات هذا التركيب الإضافي، ينبغي أولاً توضيح المعنى المقصود به في اللغة، حيث أن فهم تلك المفردات في سياق اللغة يسهل فهم ووضع تصوّر صحيح للمصطلح.

٣.١.١. تعريف الأمن

أ. لغة: يشير إلى الاستقرار والسلامة والنجاح. (ابن فارس، ١٩٩١: ٣٩، ١٣) وللمصطلح "الأمن" العديد من الكلمات المرتبطة به في اللغة، مثل السلام، والسلامة، والأمان، والتسليم، والأمانة، وغيرها. في هذا السياق، سنقتصر على بعض المعاني العميقة التي تعزز فهم مفهوم الأمن فقط، وتشمل:

١. النجاة: يقال: امن من البلاء، أي نجا منه.
- النجاة من الخطر: على سبيل المثال، "امن من لدغة الحية"، أي أنه نجا من تأثير لدغة الحية. (الزبيدي، ١٩٦٥: ٩٤، ٩٩٣)

٢. البراءة من العيوب والآفات (ابن منظور، ١٩٦٥: ٣٩، ٤٣٩٩): كما في قول أمية بن الصّمت: سلامك ربنا في كل فجر
٣. النّحية (ابن منظور، ١٩٦٥: ١٤، ٢١٦): كما في قول الشّاعر:

وقفنا فقنا: إنّه امن فامنت
فما كان إلّا وم وها بالحواجب

٤. الصّح (الاصفهاني: ٤٢٢): كما في قول زهير بن أبي سلمى:

وقد قمتما إن ندرك الامن واسعا
بمال ومعروف من الأمر نامن

٥. نقيض الحرب (الطوسي، ١٣٨٧: ٢٥٠): من الأحاديث النبوية المشهورة: "ينزل عيسى ابن مريم إماماً عادلاً وحاكماً مقسطاً فيكسر الصليب ويقتل الخنزير ويضعف الحرب ويصلح الأمن ويتخذ السيوف من أجل الأمن من الأمان، وأصله الأمانة، أي البراءة والعافية والنجاة من العيوب والآفات والأخطار. ويُطلق الأمن بلغاته الثلاث: الأمن والسلم والسلام على ما يقابل حالة الحرب والصراع." قال ابن منظور: "الأمن والسلم: الصلح، وتساموا: تصالحوا، والخيل إذا تسامت تسيرت لا تهيج بعضها بعضاً." (ابن منظور، ١٩٦٥: ٢٩٣، ١٢)

١-٣-٢. مفهوم الامن الاقتصادي اصطلاحاً

"حالة الامن والوثام داخل المجتمع نفسه وبين شرائحه وقواه. ومن أهم المقاييس الأساسية لتقويم أي مجتمع، تشخيص حالة العلاقات الداخلية فيه، فسلامتها علامة على صحة المجتمع وإمكانية نهوضه، بينما اهتراؤها دلالة سوء وتخلف، يقول المفكر مالك بن نبي: نستطيع أن نقرر أن شبكة العلاقات هي العمل التاريخي الأول الذي يقوم به المجتمع ساعة ميلاده. ومن أجل ذلك كان أول عمل قام به المجتمع الإسلامي هو الميثاق الذي يربط بين الأنصار والمهاجرين. ثم يشير بن نبي إلى أنه كما كانت العلاقات الداخلية الامنية هي نقطة الانطلاق في تاريخ المامنين، فإن تدهورها كان مؤشر السقوط والانحطاط." (الصفار، ٢٠٠١) يُعرف الاجتماع باعتباره تواجد مجموعة من الأفراد في منطقة جغرافية محددة بشكل دائم أو شبه دائم، مع تطوير علاقات إنسانية تتضمن التبادلات والتواصل عبر قنوات متعددة مثل الحوار والنقاش والتعاون، وذلك رغم اختلاف العقائد والثقافات الفردية التي يتبعونها." (الصفار، ٢٠٠١) اللجنة الدولية تعرّف الأمن الاقتصادي بأنه الحالة التي يمكن فيها للأفراد أو الأسر أو المجتمعات المحلية تلبية احتياجاتهم الأساسية وتغطية المصاريف الضرورية بطريقة مستدامة تحترم كرامتهم، مثل الغذاء والماء والمأوى واللباس ومستلزمات النظافة الشخصية، بالإضافة إلى تكاليف الرعاية الصحية والتعليم. ويُعرّف الأمن الاقتصادي بأنه توافر الاستقرار والأمان والعدالة التي تحمي حقوق الأفراد في مجتمع معين أو بين المجتمعات والدول. (البدوي: ٩٤) ويُعرّف السلم بأنه التعايش السلمي والاستقرار التام بين شعوب ومناطق مختلفة نتيجة للفهم وحسن الجوار واحترام الرأي الآخر، وتقبل تعايش الأقليات مع بعضها، وحل المشاكل بالاتفاق دون اللجوء إلى العنف. (الغروي، ١٩٩٥: ٩٠) يُعرّف البعض السلم بأنه حالة الأمن والوثام داخل المجتمع نفسه وفي العلاقة بين شرائحه وقواه. ويأتي أهمية ذكر الألفاظ المتصلة بمصطلح ما لبيان الفوارق الدقيقة التي تمنع خلطه بها، أو لتحديد الحقول الدلالية التي تتقاطع معه في بعضها. الأمن الاقتصادي يمثل مفهوماً مهماً في توجيه السياسات والاستراتيجيات. يرتبط بقدرة الدول على تحقيق التنمية المستدامة وتأمين احتياجات مواطنيها. يشمل حماية المصالح الاقتصادية للدولة وضمان الرفاهية الاقتصادية للأفراد. يمكن تعريفه بأنه الحالة التي يكون فيها الإنسان محمياً من خطر يهدده، سواءً بسبب غياب الأخطار أو نتيجة لامتلاكه الوسائل الكفيلة بمواجهة تلك الأخطار في حال ظهورها يعتبر الأمن الاقتصادي جزءاً أساسياً من الأمن الشامل للدول والمجتمعات الطمأنينة لغةً: تعني السكون والهدوء، وهي الراحة التي يشعر بها الإنسان عندما يكون قلبه مطمئناً وخالياً من القلق والاضطراب. (ابن منظور، ١٩٦٥: ٣٩، ٩٢٣) الطمأنينة اصطلاحاً: تشير إلى الوقار والثبات، حيث يُنزل الله هذا الشعور في قلب المؤمن عندما يكون مضطرباً أو مهدداً. يزيد الإيمان والثبات به.

٢. السلام: - لغةً: تعني الطمأنينة والاستقرار، وهي الحالة التي يشعر بها الإنسان عندما يكون قلبه مطمئناً وخالياً من الخوف والقلق. (ابن منظور، ١٩٦٥: ٣٩، ٩٥٥) مصدر لمفعل اطمأن بمعنى سكن وثبت واستقر (مجموعة مؤلفين، ١٩٩٢، ٢٢) - اصطلاحاً: يُستخدم للدلالة على السكون والهدوء الذي ينزله الله في قلب المؤمن في الشدائد والمحن. (الترشحي، ١٩٥٩: ٢١٣) العلاقة بين السلم والأمن تكمن في أن كلاهما يساهم في تحقيق المصالح المشتركة للدولة والأفراد؛ إذ يعتبر الأمن من أساسيات تحقيق السلم؛ فالأمن هو أساس الطمأنينة النفسية وانحسار الخوف، ويساهم السلم معه في تحقيق ذلك. (كاشف الغطاء: ٤، ٢٤٧) وعلاقة الطمأنينة بالأمن أن الطمأنينة تعتبر أثراً من آثار تحقيق السلم على الدّولة والأفراد. (الروحاني، ١٤١٤: ٢٠، ٢٤١-٢٤٢) ثالثاً: السلام: هو البراءة، وفقاً لقول ابن الأعرابي، ويعني السلامة: العافية. ويعتبر السلام علامة على الاستقرار وعدم الحرب. وعلاقة الأمن بالسلام تكمن في أن الأمن يشكل أساساً للسلام، وكلاهما يهدف إلى تحقيق نفس الهدف.

رابعاً: التعايش يعني العيش والبقاء، ويشير إلى الاتفاق على العيش معاً دون اعتداء، مع التركيز على المودة والعطاء والجوار الحسن، (ابن فارس، ١٩٩١: ٣٢، ٩١٩) ويشترك بالتعايش مع الامن في كونهما يحققان حياة خالية من النزاع؛ مبنية على التآلف والمودة. خامساً: التآلف يعبر عن الأنا والحب، حيث يدل على التواصل والتلاحم بين الأفراد. يُستخدم في التعبير عن الاتفاق والتعاون، كما في التعبير "تواصل فلان مع فلان وعاشرهم وتعامل معهم بلطف، وألف بين متخاصمين: أصلح بينهما وجمع بين قلوبهما"، ويُظهر ذلك بوضوح في قول الله تعالى: ﴿وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾. (الأنفال: ٦٣) وعليه فكلّ منهما يساهم في ترابط المجتمع وتماسك وانتشار المحبة والأنا بين جميع مكوناته سادساً: الاستقرار: "وهو الثبات وعدم التزعزع، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا﴾، (الاعراف: ١٤٣) أي ثبت ولم يتزعزع". (رمضان، ٢٠١٨: ٤٥) هذا ويشترك الاستقرار مع السلم في كونهما سبباً في تمسك أشخاص المجتمع والمحافظة على مقدرات الدولة والمجتمع. إن مفهوم السلم الاقتصادي يتمثل في أقصى إشباع ممكن لاحتياجات الجماهير في إطار العدالة الاجتماعية التي تنبذ الصراع بين فئات المجتمع، وتوفر المناخ الملائم لكي يعيش المجتمع في إطار مقبول من التقبل والتعاون والشعور بالأنا والسلام الاجتماعي، الأمر الذي يؤدي إلى ترتيبه الولاء والانتماء للمجتمع، آخذين بعين الاعتبار تحقيق التوازن بين استمرارية هذه الإشباع، وما تفرضه عوامل التغيير الاجتماعي من تحولات جذرية. (سالم، ٢٠١٣) ومن أهم مقومات الامن الاقتصادي العدل والمساواة يعبران عن المجتمع الذي يحقق فيه الناس المساواة أمام القانون، حيث يُعطى كل فرد حقوقه بدون تمييز بينهم، ويكون هذا المجتمع آمناً من الظلم والعنف، وتقل فيه الخصومات والنزاعات، ومنها أيضاً ضمان الحقوق والمصالح المشروعة لفئات المجتمع المتنوع في انتماءاته العرقية والدينية والمذهبية، وحينما توجد هذه القيم في المجتمع تكون ضماناً لقوته وصلابته، وتشجيع في ربوعه معاني السلامة والأنا، ودعوة الإسلام تتجه لذلك بكل قوة، بل هي من أي دعاوى غيرها في السنام والذروة، فالإسلام يرفع حقوق من ينتمي إلى دين آخر، ويعيش في كنف المجتمع الإسلامي، وهذا حديث شريف صريح في تحقيق هذه المعاني: "ألا من قتل نفساً معاهداً له ذمة الله، وذمة رسوله، فقد أخفر ذمة الله، فلا يُرح راحة الجنة، وإن ربحها ليجود من مسيرة سبعين خريفاً". (ابن ماجه: ٢٦٨٧)

٤. تحقيق الأنا الاقتصادي

سنناقش المطلب الأول الذي يتعلق بالمصلحة الدستورية المهمة في تحقيق الأنا الاقتصادي، وبعدها سنتناول المطلب الثاني الذي يتعلق بالانعكاسات المترتبة عن تحقيق الأنا الاقتصادي.

٤.١. المصلحة الدستورية المعتبرة في تحقيق الأنا الاقتصادي

ظهرت العديد من الآراء والأفكار حول المصلحة الدستورية المعتبرة في تحقيق الأنا الاقتصادي وحول الأساليب الناجحة التي ترسيخ تلك المصلحة كمبدأ وثقافة لا يجوز للسلطات المسؤولة الاستغناء عنها، ثم تشكل ذلك الاتجاه لحماية الناس بجميع الأوقات لضمان تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية استوفيت. للأفراد الحق بحياة كريمة بوطنهم وأن تكون لهم احتياجاتهم الأساسية من الطب والغذاء والماء والملبس والمأوى، ولا يزال هناك الملايين من الناس يفقدون إلى الحد الأدنى السابق من شروط الحياة، وتلك المشكلة تتدرج بالأحكام. حقوق الإنسان. لذلك يتحرك النشطاء والمتطوعون وغيرهم لتوفير تلك الضروريات للجميع. (شعنان، ٢٠١٢: ٢٦٧) ولمعرفة اهم فروع المصلحة الدستورية المعتبرة في تحقيق الأنا الاقتصادي تم تقسيم المطلب إلى الأفرع الآتية:

٤.١.١. الموازنة بين المصلحة العامة وحقوق ودييات الأفراد

إعلانات واتفاقيات الأمم المتحدة لحماية حقوق الأفراد وتمييزها، ابتداءً من ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ثم العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. الحقوق الثقافية، حتى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل والاتفاقيات الأخرى تؤكد ان لكل فرد الحق بالتعبير عن آرائه بحرية، بلا خوف من العواقب أو الخوف، عن طريق إن رد فعل حكومتهم على آرائهم معرض للخطر، وذلك يشمل النطق بجميع الأفكار والتعبيرات، بغض النظر عما في حالة كان الجميع قادرين على القيام بذلك أم لا. يتم قبولهم والاعتراف بهم، وحقوق الإنسان محمية من قبل أي فرد يختار أن يناقش أو يجادل حول أفكار معينة موجودة بمجتمعهم. (محمد، ٢٠١٥: ٤٥) على الرغم من أن الإعلان قد يكون له طابع أدبي وغير ملزم، إلا أنه من الأمور المستقرة دولياً أن مبادئ هذا الإعلان تدخل ضمن قواعد القانون الدولي العرفي التي تم استقرارها بوجودان وضمير البشر. وتعد هذه القواعد الدولية ملزمة ولا يُسمح بانتهاكها بصرف النظر عن قبول الدول لهذا الإعلان أو عدم قبوله. (محمد،

٢٠١٥: ٤٥) احترام حقوق الإنسان يسهم في تحقيق تنمية شاملة للفرد والمجتمع، مما يعزز جنود حقوق المواطنة والمساواة في جميع أنحاء العالم من خلال النضال من أجل الحرية والعدالة (شعنان، ٢٠١٢: ٢٦٧)

٢.٤.٤. حماية السياسة الاقتصادية للدولة

تُعتبر حماية السياسات الاقتصادية التي تفرضها الحكومات بهدف تشجيع الاستثمارات المحلية وحمايتها من السيطرة الأجنبية ضرورية. تقوم تلك السياسات على تنظيم واردات البلاد عبر زيادة الرسوم الجمركية على السلع المستوردة وتحديد الكميات المستوردة. بدورها، تُوفر بيئة أفضل للاستثمارات المحلية لزيادة تنافسيتها في السوق. ومن بين نتائج حروب وصراعات العالمين والفظائع التي ارتكبت فيهما، يعتبر احترام حقوق المواطن واحدًا من الأهداف الرئيسية لتأسيس منظمات حقوق الإنسان. تم تسمية هذه الحقوق بميثاقها "حق التقرير بالمصير"، ويُعتبر أساسًا لجميع حقوق المواطن. وتتمثل أهداف الأمم المتحدة في احترام وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع دون تمييز على أساس الجنس أو اللغة أو الدين، كما تم الاعتراف بها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٤٨. (محمد، ٢٠١٥: ٤٥) تتثير سياسة الحماية الاقتصادية جدلاً واسعاً لأنها تتعارض تماماً مع مفهوم العولمة والحرية التجارية، مما يجعلها مصدرًا للتساؤل والجدل. يعتبر معارضة الحماية أنها سلاح ذو حدين، حيث إنها تعزز في الوقت نفسه السلع المحلية لتعزيز قدرتها التنافسية، ولكن على المدى الطويل قد تكون لها آثار عكسية. بينما يرون مؤيدو الحماية أنها توفر مزايا تنافسية للاستثمارات والسلع المحلية، بالإضافة إلى قدرتها على خلق فرص عمل جديدة. تُطبّق سياسة الحماية الاقتصادية من خلال عدة آليات، منها:

١. خفض الضرائب على الاستثمارات المحلية وزيادة التعريفات الجمركية على السلع المستوردة لتقليل قيمتها التنافسية مقارنة بالسلع المحلية.
 ٢. تنظيم حصص الواردات من السلع الأجنبية المنافسة للحفاظ على تنافسية السلع المحلية.
 ٣. التأكد من تطابق السلع المحلية مع معايير الجودة العالمية.
 ٤. دعم القطاع الصناعي المحلي من خلال خفض تكاليف الإنتاج والضرائب على الاستثمارات المحلية، بهدف تخفيض الأسعار وتعزيز الطلب على السلع المحلية.
- من بين المزايا لهذه السياسة: حماية السلع المحلية من التسلط الأجنبي وتوفير فرص عمل للعمال المحليين.
- أما بالنسبة لعيوب سياسة إضعاف جودة السلع المحلية على المدى الطويل، فتشمل ما يلي:
١. فقدان الشركات المحلية لحافز التطوير وتحسين جودة السلع والخدمات نتيجة غياب المنافسة.
 ٢. تدريجياً، سيدرك المستهلكون أنهم يشتركون سلعاً ذات جودة منخفضة، مما يؤدي إلى تقليل معدلات الطلب على السلع المحلية مع مرور الوقت.
 ٣. الحرية التجارية تعزز إنشاء أسواق جديدة للسلع المحلية، بينما تقيّد التجارة الخارجية قد يقيد هذا التنوع والابتكار.
 ٤. تطبيق السياسات الحمائية على المدى الطويل قد يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي بشكل عام، على عكس الآثار الإيجابية الأولية لتلك السياسات. (احمد، ٢٠١٨: ٤٥)

١-٤-٢. انعكاسات الامن الاقتصادي

ان انعكاسات الامن الاقتصادي يتم من خلال الحماية الاقتصادية للدولة عن طريق المعايير الضرورية لضمان العيش بكرامة. كما توفر سياسة الحماية الاقتصادية للدولة الحماية للمواطنين. وسنتناول ذلك في فرعين الفرع الاول تعكس حماية السياسة الاقتصادية للدولة المعايير اللازمة للعيش بكرامة الفرع الثاني: حماية السياسة الاقتصادية للدولة توفر الحماية للمواطن

٢.٤.٤.٤. انعكاسات الامن الاقتصادي

تضمن حقوق المواطن تمتعهم بالعيش بكرامة، وتشمل تأمين جميع المستلزمات الأساسية كالغذاء والسكن والتعليم، بالإضافة إلى حقهم في اختيار طريقة الحياة والتعبير عن آرائهم واختيار نوع الحكومة المناسبة. تشمل هذه الحقوق العيش الحر والمساواة والأمان، وتحميهم من انتهاكات حقوق المواطن التي يرتكبها الأقوياء، مما يمكنهم من الاستعادة القسوى من الفرص المتاحة وضمان قدرتهم على استخدام وتطوير مواهبهم مثل الذكاء والموهبة والضمير. (الشافعي: ٦٤) الميثاق الإقليمي الذي تأخذ نطاقاً إقليمياً محددًا أو مجموعة جغرافية معينة، وغالبًا ما تجمعها مجموعة ثقافية أخرى من أجل إبراز الحقوق المنصوص عليها بالمواثيق الدولية ومنحها طابعاً إقليمياً ملزماً وأكثر إلحاحاً من الدولية. المواثيق وإدراج حقوق جديدة بالمواثيق الإقليمية التي لم يتم تضمينها بالمواثيق الدولية من أجل مراعاة الخصائص الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية. تضع تلك المواثيق

مبادئ حقوق المواطن الجديرة بالحماية، والتي تتوافق بمجملها مع المبادئ والمعايير الدولية، حتى لو كانت تعكس خصوصيات المجموعة الإقليمية الخاصة من خلال التركيز على أنواع معينة من الحقوق. تشمل المواثيق الإقليمية الرئيسية لحقوق المواطن، الميثاق الأوروبي، والميثاق الأمريكي، والميثاق الأفريقي، والميثاق العربي لحقوق المواطن، والعديد من القيم التي تقدمها حقوق المواطن تساعد المجتمع على تقليل الاختلافات بينها، وبعض تلك القيم يتم تعزيزها من خلال التسامح والاحترام وتمثيل المساواة، وتلك القيم تعمل على تغيير المجتمع وتجعله أكثر انفتاحًا وتسامحًا، وقد زاد العمل وتطبيق حقوق المواطن بالعمود الأخيرة مما كان له تأثير إيجابي على المجتمعات. لا شك بأنه في حالة فهم المجتمع لحقوق المواطن، فسيساهم ذلك بتقديم أفراد ذلك المجتمع وإيجاد حلول للعديد من مشاكلهم وسيكون من الأسهل عليهم تعزيز العدالة ورفاه المجتمع والمواطنة. الحقوق تنظيم تعاملات الناس مع الآخرين على جميع المستويات، سواء كان ذلك بالمدرسة، بالمجتمع، بالأسرة، بمكان العمل وعلى المستويات العليا مثال ذلك السياسة والعلاقات الدولية، أي نشاط أو عمل يهدف إلى تدمير الحقوق والحريات المنصوص عليها بتلك الاتفاقية، التي تؤكد أن حقوق المواطن ليست لا يعني بالطبع أنه لن تكون هناك انتهاكات وتجاوزات لحقوق المواطن، ولكن يجوز سماع القصص المأساوية عن القتل والعنف والعنصرية والجوع والبطالة والفقر وسوء المعاملة والتشرد والتمييز على شاشات التلفزيون والصحف. (أحمد، ٢٠١٨: ٤٥) لا يجوز التعامل مع الإعلان العالمي وغيره من معاهدات حقوق المواطن على أنها مجرد تطلعات نبيلة، ولكنها مبادئ قانونية أساسية ويجب الوفاء بالتزاماتها الدولية بمجال حقوق المواطن. لذلك، قامت بعض الدول بدمج تلك المبادئ بقوانينها الخاصة، وذلك يوفر فرصة للأفراد لتقديم شكاوى تتعلق بحقوق المواطن، وفي محاكم بلادهم، يجوز للأفراد من بعض البلدان أيضًا تقديم شكاوى بشأن انتهاكات حقوق المواطن إلى لجنة مؤلفة من لجنة تابعة للأمم المتحدة. الخبراء، والتي ستدلي برأي.

٢.٢.٤. حماية السياسة الاقتصادية للدولة توفر الحماية للمواطن

ان مجمل المصادر الوطنية التي أرست مبادئ حقوق المواطن، وأولها الدساتير الوطنية التي لا يوجد بأي منها فصل عن الحقوق والحريات الأساسية. يتم توزيع مبادئ حقوق المواطن بين مختلف مجالات التشريع العادي. يحتوي القانون الجنائي على أحكام جنائية تجرم انتهاكات حقوق المواطن وتعاقب عليها. يحتوي قانون أصول المحاكمات الجزائية على نصوص حول حقوق المتهمين وضماناتهم بجميع مراحل التحقيق والمحاكمة وقانون الأحزاب والمشاركة السياسية وغيرها، ومنها الحق بالمشاركة السياسية، وحق الجمعيات، وينظم الحق بحرية تشكيل الجمعيات، ينظم قانون الصحافة والصحافة حرية الصحافة والتعليم والإسكان والصحة والحقوق النقابية، وينظم الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الأساسية التي تضمن حماية الفرد، وهي القواعد التي تمكنه من التصرف بشكل صحيح، وإنهم مثال ذلك القاضي، يجوز تقديم استئناف، وهم بالتأكيد متاحون وموجودون لجميع بغض النظر عن جميع الظروف المحيطة بهم، ويجوز ببعض الأحيان مقارنة بالطبيعة التي لا يقدرها أحد مثلما يحددها، ولكن أي فرد يتبع من السهل التعرف عليه، لذلك أي فرد يتحدث عن الاحترام والعدل والحقبة يتبعه. عدم احترام حقوق المواطن يساهم بزيادة العنف إن كفاح الشعوب من أجل بناء مجتمعات يتمتع فيها الناس بحرية التعبير والمعتقد والخوف مع الاعتراف بالكرامة الفطرية والحقوق المتساوية وغير القابلة للتصرف لجميع أفراد الأسرة البشرية هو أساس الحرية، وأي استخفاف بذلك الأمر سيؤدي إلى فضاء تزعج ضمير البشرية جمعاء بسبب نضال واضطهاد الشعوب. (الدريني، ١٩٧٤: ٥٥) كذلك تعد حقوق المواطن بمثابة قواعد تضمن لجميع الأشخاص بالعالم العيش بمستوى معيشي يحقق لهم الكرامة، ومن أهم سماتها العدالة والمساواة وعدم التمييز والشفقة، وتكمن أهمية تلك الحقوق بتأكيدها على كرامة المواطن، بحيث تساعد المواطن بتطوير نفسه واستعمال مهاراته وقدراته العقلية، والحصول على جميع حقوقه بالمجتمع، مثلما توفر الحماية ممن بيدهم القوة أو السلطة والذين يسيئون استعمالها لإيذاء الغير، أو التأثير مباشرة على فرص الحياة أو الحرية. تمكن حقوق المواطن المجتمع من تحقيق العدالة والصدق بالعلاقات بين الناس، وتؤدي إلى بناء بيئة يستحقها أي إنسان، مثلما توفر بيئة ملائمة له ليتمكن من تحديد أهدافه وتطوير ذاته، وتوفير بيئة ديمقراطية يتمتع فيها أي إنسان بفرص متساوية ليتمكن من بناء حياته، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة للإنسان للتواصل مع مجموعات تشاركه الأهداف، وإعطائه الفرصة لإبداء رأيه بلا التعرض للإساءة النفسية أو الجسدية ممن بيدهم القوة بالمجتمع، وبذلك تدفعه حقوقه للتطور من الناحية العقلانية.

الخاتمة

تعد الحضارة الأردنية من أقدم الحضارات التي كان لها نفوذ واسع وسلطان قوي يرافقه تطور كبير بالشؤون الاقتصادية الحديثة. كانت بالجنوب الغربي لقارة اسيا قبل الإسلام، وتقع على الهضبة، غرب بلاد ما بين النهرين. ظهرت تلك الحضارة بحوالي القرن السادس ق م واشتهرت تلك الحضارة بالإمبراطورية التدمرية، وكان سكانها بالبداية هم غالبية التدمريون، ثم تطورت تلك الحضارة واتسعت مكانتها الجغرافية وضمت عدة

شعوب أخرى، ثم انتهت بظهور الإسلام، و تميزت تلك الحضارة بالقوة العسكرية، ومرت بها العديد من الأحداث التاريخية والحروب المهمة، وسنتحدث بذلك المقال عن تاريخ الحضارة الأردنية وعلاقتها بالتطور الدستوري للأمن الاقتصادي. (الاعمدي: ١٥٢) يبدأ تاريخ الحضارة الأردنية بحضارة تدمر، وهي من أولى الحضارات بالمنطقة، وتوجد آثارها بإقليم واستمرت من ٧٠٠٠ ق م. عندما استقر الآريون فيها، تأسست الحضارة الأردنية وازدهرت عام ٥٥٠ قبل الميلاد، حتى استولى عليها الإسكندر الأكبر عام ٣٣٠ ق م، بنهوض تلك الحضارة، تأثر تنوع البيئة والتضاريس والمناخ ووجودها على طريق الحرير بالحضارات السامية القديمة وكذلك بالصين والهند. (الاعمدي: ١٥٢) كانت تدمر هي النموذج الأول لدولة تقوم على التنوع والتسامح بين الثقافات والأديان المختلفة، و "لكن الاكتشاف الأعظم لعديد من الناس هو أهميته لكتاب دستور الولايات المتحدة الأمريكية، إن تاريخ بلاد تدمر جزء من تاريخ الولايات المتحدة المعاصرة". مثلما كان الكتاب المقدس مصدراً ثاني للحصول على معلومات حول الميثاق، إذ اخذ تاريخ غزوه لبابل وتحريره لليهود، ومع أنها كان مصدر إلهام للفلاسفة الأوروبيين والأميركيين، إلا أنه لم يتم تطبيق نموذج الدولة التي أنشأها إلا بالقرن الثامن عشر بالولايات المتحدة. وأوضح ماكغريغور: "لم تتمكن أية دولة أوروبية من نشر التسامح بها على غرار دولة تدمر، فقد كانت لديهم دولة دينية مثال ذلك بريطانيا، أو كانوا ضد الأديان مثال ذلك فرنسا بعد الثورة". (المجذوب، ١٩٨٦: ٢١٧) لم تُعرف الأديان السماوية بتاريخ الحضارة الأردنية إلا بنطاق محدود جداً، وكان أكثر سكانها على. (المجذوب، ١٩٨٦: ٢١٧) على الرغم من الاعتراض على الإدعاء بأن الأردن حين والعمال"، كان من قواعد ألا يطمع أحد بمرتبة أعلى من المرتبة التي يخولها له مولده، ويفصل النبلاء عن الشعب حدود محكمة، حيث لكل فرد مكانه المحدد ومنزلته بالافراد، فقد وتقوم الأسرة على أساس تعدد الزوجات، وشاع بينهم الزواج بين المحارم بعض الفترات، وكان وضع المرأة يشبه وضع الرقيق حيث بإمكان الزوج أن يتنازل عنها لزوج ثاني غير رضاها، مثلما شاعت عادة التبني للأولاد. (المجذوب، ١٩٨٦: ٢٠٢) ومن مميزات تاريخ الحضارة الأردنية هو اختلاف الطرق والاساليب التعليم بالمدارس حيث حدد سن معين يستطيع من خلاله الابناء من الدخول بالمدارس، وتقع مسؤولية التدريس على عاتق الكهنة، مثلما حددت اماكن معينة لانشاء المدارس وهي ضرورة ان تكون بعيدة عن اماكن البيع والشراء والهدف من ذلك هو التمسك بالقيم والاخلاق السامية كون اماكن البيع والشراء تكون مرتع للكذب والتزوير والغش، وكانوا يتلقون العلوم المختلفة والتي تتعلق بالقانون والطب والدين، وكانت التعليم يقتصر على الطبقة القاضية وابناء الاغنياء والمترفين اما الطبقة العامة والفقيرة فقد كانت طرق التعليم بسيطة جداً ويتلقون الدروس حول الاشياء العامة والبدائية مثال ذلك ركوب الخيل، والرمي بالقوس، وكان التعليم العالي عند ابناء الأثرياء يمتد إلى الرابعة والعشرين، وكان من يُعَدُّ إعداداً خاصاً لتولي المناصب العامة أو حكم الولايات يُدرَّبون على القتال، وكانت حياة الطلاب بتلك المدارس العليا شاقة. فكان التلاميذ يستيقظون مبكراً ويدربون على تحمُّل جميع تقلبات الجو القاسية، وأن يعيشوا على الطعام الخشن البسيط حيث اُتسم تاريخ الحضارة الأردنية بعدد من المظاهر المختلفة التي ميَّزتها عن باقي الحضارات فامتدَّ أثرها عبر التاريخ بحضارات مجاورة من أهمها العراق، ومن أبرز مظاهر الحضارة الأردنية ما يأتي: نظام الحكم: كان نظام الحكم مطلقاً يقف على رأسه الملك، ولقبه كسرى وصلاحياته مطلقة، كان يتسم بالحكمة والعدل أحياناً، وأحياناً يوصف بصفات الألوهية، وملكهم وصف نفسه بالرجل الخالد بين الآلهة مما يدل على الغرور والتعظيم. (كريم، ٢٠٠٨: ١٦٠) ان وجود النظام الإقطاعي بتلك الفترة أدى الى الزيادة بجباية الضرائب، فقد ضعفت أحياناً الزراعة عديداً على الرغم من خصوبة الاراضي ووفرة المياه وبناء السدود كان حاضراً، أما بمجال الصناعة فقد برعوا بصناعة الأسلحة والقماش والسجاد.

❖ **التجارة:** كان للموقع الجغرافي بوسط الطرق التجارية الاثر الكبير بتطور قطاع التجارة ببلاد اردن، حيث احتكر الأغنياء الثروة ومصادرها، واركموا ثرائهم بالربا الفاحش والضرائب الثقيلة التي فرضوها على الفقراء من الفلاحين والعامة، فزادهم فقراً وتعاسة، وحرّموا على العامة أن يشتغل الواحد منهم بغير الصناعة التي مارسها أبوه.

❖ **الضرائب:** كان العامة من سكان المدن يدفعون الجزية كالفلاحين، ويشتغلون بالتجارة والحرف، وهم أحسن حالاً من الفلاحين الذين كانوا تابعين للأرض، ومجبرين على السخرة، ويُجرّون إلى الحروب بغير أجر ولا إرادة وكان جباة الضرائب لا يتحرزون عن الخيانة واغتصاب الأموال بتقدير الضرائب وجبايتها. (كريم، ٢٠٠٨: ١٦٠)

❖ **العمران:** كان للحضارة الاغريقية والحضارة المصرية تأثير كبير على الفن المعماري بتاريخ الحضارة الاردنية، وانعكست مظاهر التطور والازدهار على الحدائث ببناء البيوت المنحوتة بالجبال والقنوت المائية، وأثار القبة البرميلية الضخمة بالعقار كان للفارس طراز فني خاص بالعمارة. فقد شيّدوا بأيام فورس مقابر وقصوراً، مثال ذلك الدرج الحجرية والأرصفة والأعمدة.

التوصيات:

توجد عدة طرق يمكن من خلالها أن تؤثر القواعد الدستورية على تحقيق الأمن الاقتصادي. إليك بعض التوصيات:

١. تعزيز الاستقرار السياسي: القواعد الدستورية القوية والمحددة بوضوح تسهم في تعزيز الاستقرار السياسي، مما يخلق بيئة ملائمة للاستثمار وتنمية الاقتصاد.
 ٢. ضمان سيادة القانون: توفير نظام قانوني فعال وشفاف يعزز الثقة بين المستثمرين والمواطنين، ويحمي حقوقهم وملكيته، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي.
 ٣. تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية: القواعد الدستورية التي تحمي حقوق الإنسان وتضمن الحريات الأساسية تعزز الثقة في النظام وتحفز على الابتكار والاستثمار.
 ٤. ضمان الشفافية ومكافحة الفساد: توفير آليات دستورية فعالة لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في السياسات الاقتصادية والمالية تسهم في تعزيز الثقة بالنظام وجذب الاستثمارات.
 ٥. توفير بيئة قانونية ملائمة للأعمال: القواعد الدستورية التي توفر بيئة قانونية ملائمة ومستقرة للأعمال تعزز الثقة وتجذب الاستثمارات وتسهم في تحقيق النمو الاقتصادي.
- من خلال تطبيق هذه التوصيات، يمكن للقواعد الدستورية أن تلعب دورًا حاسمًا في تعزيز الأمن الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الدولة.

المصادر والمراجع القرآن الكريم الكتب

١. ابن فارس، احمد. (١٩٩١م). معجم مقاييس اللغة. تحقيق عبد السلام هارون. بيروت: دار الفكر.
٢. ابن ماجة، أبو عبد الله محمد. (د.ت). سنن ابن ماجة. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار احياء الكتب العربية.
٣. ابن منظور، جمال الدين الانصاري. (١٩٦٥م). لسان العرب. القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة.
٤. الاصفهاني، الراغب. (د.ت). مفردات القرآن الكريم. تحقيق صفوان عدنان داوودي. دمشق: دار القمم.
٥. الاعمدي، سامي. (د.ت). تاريخ الشرق الأدنى القديم ايران والاناطول. القاهرة: شعبية المعتدين الإسلامية.
٦. البديوي، خالد بن محمد. (٢٠١١م). الحوار وبناء السلم الاقتصادي. الرياض: مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني.
٧. الجرجاني، ابو الحسن علي بن محمد بن علي. (د.ت). التعريفات. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.
٨. الحسن، مالك دوهان. (١٩٧٢م). المدخل لدراسة القانون. بغداد: مطبعة الجامعة.
٩. حوى، سعيد. (١٩٧٩م). الاسلام. بيروت: دار الكتب العلمية.
١٠. الدريني، فتحي. (١٩٧٤م). الحق وملئ سلطان الدولة بتقيده. بيروت: مؤسسة الرسالة.
١١. الروحاني، السيد محمد صادق. (١٤١٤هـ). فقه الصادق (ع). (د.ن).
١٢. الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني. (١٩٦٥م). تاج العروس من جواهر القاموس. تحقيق عبد الكريم العزباوي. الكويت: المجمع الوطني للثقافة والفنون.
١٣. الشافعي، محمد بشير. (د.ت). قانون حقوق الانسان وتطبيقاته الوطنية والدولية. عمان: منشأة المعارف.
١٤. الطوسي، محمد بن الحسن. (١٣٨٧هـ). المبسوط في فقه الإمامية. مشهد: مطبعة المكتبة الرضوية.
١٥. عودة، عبد القادر. (١٩٨٥م). التشريع الجنائي الاسلامي مقارنا بالقانون الوضعي. بيروت: دار احياء التراث العربي.
١٦. الغروي، محمد. (١٩٩٥م). السلام في القرآن والحديث. بيروت: دار الاضواء للطباعة والنشر.
١٧. قاعدة التشريعات العراقية. (١٩٥٩). قانون الاحوال الشخصية العراقي العام ١٩٥٩ النافذ.
١٨. كاشف الغطاء، الشيخ جعفر الكبير. (د.ت). كشف الغطاء عن مبهمات الشيعة. (د.ن).
١٩. كريم، علي عبد الله. (٢٠٠٨م). دستور الجمهورية الإسلامية الأردنية قراءة بعناصر التجديد والحداثة. عمان: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي.

٢٠. مبارك، سعيد. (١٩٩٢م). اصول القانون. الموصل: مديرية دار الكتب للطباعة والنشر.
٢١. المجذوب، طلال. (١٩٨٦م). ايران من الثورة الدستورية حتى الثورة الإسلامية (١٩٠٦ - ١٩٧٩). بيروت: دار أقرأ.
٢٢. مجموعة مؤلفين. (١٩٩٢م). المعجم الوسيط. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.
٢٣. محمد، عبده سرين. (٢٠١٥م). حقوق الإنسان: المفهوم و الخصائص و التصنيفات و المصادر. القاهرة: شبكة الألوكة.
٢٤. مرقس، سليمان. (١٩٦٧م). المدخل للعلوم القانونية. بيروت: المطبعة العالمية.
٢٥. النرشخي، ابي بكر محمد بن جعفر. (١٩٩٥م). كتاب بخارى. (د.ن).
٢٦. النقشبندی، عبد الله مصطفى. (١٩٩٣). معالم الطريق في عمل الروح الاسلامي. عمان: المكتبة الوطنية.
٢٧. الوكيل، شمس الدين. (١٩٦٥م). الموجز في المدخل لدراسة القانون. عمان: منشأة المعارف.
٢٨. الوكيل، شمس الدين. (١٩٦٦م). دروس في القانون. عمان: منشأة المعارف.

الرسائل والاطاريح

١. الجبوري، ساجر ناصر. (١٩٩٦م). «التشريع الإسلامي والغزو القانوني الغربي للبلاد الإسلامية». أطروحة دكتوراه. جامعة بغداد.
٢. سويلم، عمر كرامة مبارك. (١٩٩٩م). «اوجه دلالات النصوص على الاحكام». اطروحة دكتوراه. جامعة بغداد.
٣. العوادي، سالم بشار. (٢٠٠٩م). «المدافعون عن حقوق الإنسان». رساله ماجستير. جامعة النهرين.

المقالات والبحوث المنشورة

١. رمضان، أحمد. (٢٠١٨م). «حقوق الإنسان ومشكلاتها». المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية. ٢٠١٨. (٢): ٩-٣٦.
٢. شعنان، مسعود. (٢٠١٢م). «حقوق الإنسان بين عالمية القيم و خصوصية الثقافات و علاقة ذلك بالعولمة». مجلة المفكر . ١. (٨): ٢٢٧-٢٥١.
٣. الصفار، حسن. (٢٠٠١). «الامن الاقتصادي، مقوماته، و حمايته» مقال للشيخ منشور بجريدة الشرق الأوسط.
٤. مبارك، احمد. (٢٠١٣م). «الامن الأهلي والسلم الاقتصادي من منظور الإسلام». مقال منشور بجريدة النبأ.